مرتكزات السيادة الوطنية العراقية وآليات ترسيخها في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية

م.د.علي عبد الرحيم العبودي (*)

المقدمة

منذُ نشوء الدولة القومية وقضية سيادة الدولة تُعد احدى الركائز الاساسية في النظام الدولي بشكل عام ، والنظام الإقليمي بشكل خاص ، وتعود تلك الاهمية إلى ارتباط مفهوم السيادة بشكل وثيق بكيان الدولة وقراراتها ، فلكي يكون هناك دولة فينبغي وجود سيادة واستقلال في قراراتها الداخلية والخارجية ، إلا إن المقصود بمصطلح السيادة هنا ليست بالمعنى المطلق الذي كان سائداً قبل التنظيم الجديد للمجتمع الدولي ، بل بالمعنى المقيد الذي نصت عليه المواثيق الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

وتُعد قضية السيادة الوطنية من القضايا الحساسة جداً لأعضاء المجتمع الدولي كافة ، فبغيابها تتجرد الدولة من كل الصفات والعناصر الواجده لها ، بل بإنتفائها تكاد تزول الصفة عنها كدولة ، لذا اضحت قضية السيادة الوطنية في وقتنا الراهن الشغل الشاغل للحكومات كافة ، بما فيها الحكومة العراقية، ففي الوقت الذي تحاول فيه الحكومات المتعاقبة على العراق ، والتي أخرها حكومة السيد (محمد شياع السوداني) جاهدة في الحفاظ على سيادتها الوطنية ، فإن هذه السيادة تواجه تحديات كبيرة وكثيرة على جميع الاصعدة .

فعند تتبع الاحداث خلال العقدين الأخيرين ، سنجد وبشكل واضح أن السيادة العراقية تتعرض إلى انتهاكات سافرة ، لا تقف عند التدخل بالقرارات الحساسة ، بل إلى اختراق الاراضي العراقية ، والبراهين كثيرة على ذلك ، لكن اقربها زمنياً التدخل العسكري التركي في شمال العراق ، والقصف الصاروخي الامريكي على مواقع للقوات العراقية المسلحة ، والقصف الصاروخي الايراني على مواقع داخل الحدود العراقية، فضلا عن الاختراق الاقتصادي الذي تمارسه بعض الدول .

وبالرغم من الدراسات التي حددت وبحثت موضوعة السيادة العراقية بعد انحلال النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، إلا أن معظم هذه الدراسات قد ركزت جل اهتمامها بالغايات

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين
ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq

وظواهـر اختراق السـيادة العراقيـة، وأهملت الوسـائل والأسـباب التـي افـرزت لنـا هـذا الاختـراق بجميع انواعه ، وتبعا لذلك سـيركز بحثنا هذا على دراسـة قضية السـيادة العراقية من منظور الوسـائل والمسـببات التي اضعفت السيادة العراقية على مدارة العقدين الأخيرين .

أهمية البحـث وأهدافه : الحقيقة لا يخفى على الجميع، خاصة في الآونة الأخيرة زيادة ظاهرة اختراق السـيادة الوطنية العراقية ، فقد جاء هذا الاختـراق بصور عدة ، منها ما هو عسـكري ، ومنهـا ما هو اقتصادي، فضلا عن اسـتباحة الثقافـة العراقيـة الاصيلة ، واسـتنادا إلى ذلك جاءت أهمية بحثنا هذا لمناقشة طبيعة وإشكالية تلـك الخروقـات والوقوف على أهـم التحديات السياسـية والاقتصاديـة في ظـل منظومة من العلاقات الإقليمية والدولية المعقدة . لذا نسـعى هنا ومن خلال بحثنا الوصول إلى مجموعة من الأهداف ، يمكن إجمالها بالآتي :-

التعـرف على صـور السـيادة الوطنية في ظل المواثيق الدولية .

الوقوف على اشكالية السيادة الوطنية العراقية .

بيان أهم التحديات السياسـية والاقتصادية التي تواجه سيادة الدولة في العراق .

الوقوف على أهم مرتكزات السـيادة وترسيخها على المستوى الداخلي والخارجي .

اشكالية البحث : تُعد قضية الحفاظ على السيادة الوطنيـة مـن أولويات حكومات الـدول كافة ، لما تشـكله هذه القضية من أهميـة بالغة ترتبط بوجود الدولـة وهويتها ، لذا تتلخص اشـكالية بحثنـا هذا في محاولـة لإيجاد اجابـات واقعية وعلميـة للتسـاؤل الرئيـس الآتـي : (مـا هي المرتكزات الرئيسـة الواجـب توافرها للحفاظ على السـيادة الوطنية العراقية وترسيخها على المدى البعيد من دون الإضرار بشبكة العلاقات السياسـية والاقتصادية على المستويين الدولي والإقليمي).

فرضيـة البحـث : ينطلق البحث مـن فرضية مركزيـة مفادها : (إن تحقيـق الدولة العراقية للأمـن الاقتصـادي والمالي من ناحيـة القرار والاستخدام سيعزز ويرسخ تحقيق السيادة على المستوى السياسـية والأمني على المدى البعيد) .

منهجية البحث : اسـتنادا إلى اشـكالية البحث وفرضيتـه سـيتم اتبـاع المنهـج الاسـتقرائي معززا بالأسلوب التحليلي والكمي ، فضلا عن الأسلوب النظمي .

هيكليـة البحث : تبعا للأهميـة و الأهداف انفة الذكر تم تقسيم البحث على النحو الاتي :-

المبحث الأول : ماهية السـيادة الوطنية في ظل المواثيق الدولية

المبحث الثاني : اشكالية السيادة العراقية

المبحـث الثالث : المرتكزات الداخلية لترسـيخ السيادة العراقية

المبحث الرابع : المركزات الخارجية لترسـيخ السيادة العراقية

المبحث الأول : ماهية السيادة الوطنية في ظل المواثيق الدولية

تُعد السيادة أحدى الأركان المحورية والرئيسة التي بنيت عليها نظرية الدولة في الفكريين السياسي والقانوني ، ومن دون الخوض في ابستومولوجيا السيادة يعود مفهوم السيادة الوطنية إلى تاريخ الكفاح بين الأقطار المصدرة للرأسمال والأقطار المستوردة لهُ ، إذ تعرف السيادة الوطنية وفقا لمنظور الدول المستوردة للرأسمال على أنها : (سيادة مطلقة ولا يقيدها أي قيود من قيود المسؤولية الدولية) ، فيما تعرف السيادة الوطنية وفقا لمنظور الدول المصدرة للرأسمال على أنها : (وإن كانت صفة قانونية من صفات الدول ، إلا أنها مقيدة بالواجبات والالتزامات التي تفرض على الدول من قبل القانون الدولي والضرورات الاقتصادية والسياسية الناشئة من الاعتماد المتبادل المتزايد للمجتمع الدولي) [١].

وما بين النظرتان اعلاه لماهية السيادة الوطنية ، بدأ انصار النظرة الأولى (السيادة المطلقة) ينحسر خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين ، فيما ازداد انصار النظرة الثانية (السيادة المقيدة) لكثير من الاعتبارات لا يسعنا سردها هنا ، لكن أهمها التحديات المشتركة التي واجهت العالم والتي نستهلها بالجماعات الارهابية التي تشكل مصدر تهديد للدول كافة ، مرورا بتغيرات المناخ وما يشكله من تهديد للدول ، وحقوق الانسان وما يستوجبه من تضافر دولي للحفاظ على حياة وكرامة الانسان في جميع انحاء المعمورة .

وتبعا لذلك جاءت المعاهدات والمواثيق الدولية لتولي أهمية بالغة بموضوعة السيادة الوطنية ، وذلك عبر تأطيرها بتنظيم قانوني ملزم لأعضاء المجتمع الدولي كافة ، ومن أبرز هذه المواثيق والمعاهدات الدولية النافذة الآن ، والتي أسست لها معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ التي تُعد الاساس القانوني للتنظيم الدولي الحالي [٢]، هي الآتي :-

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة : اكتسبت السيادة الوطنية مفهوما جديداً في ميثاق الأمم المتحدة ، ففي الوقت الذي منح فيه ميثاق عصبة الأمم المنحل مفهوماً مطلقاً للسيادة بعد الحرب العالمية الأولى ، جاء ميثاق الأمم المتحدة ليعطي مفهوماً أكثر عملية وتلائم مع الاوضاع والتطورات التي أتت بعد الحرب العالمية الثانية [٣]، إذ بعد ديباجة الميثاق الخاصة بتأسيس هيئة دولية والتي نصت على التعاون بين اعضاء المجتمع الدولي بما يحقق الأمن والاستقرار للجميع ، جاءت المادة (ثانيا/١) لتنص على «مبدأ المساواة بالسيادة بين جميع الأعضاء» [٤] ، لكن هذه السيادة ليست مطلقة بل محكومة باحترام القواعد والأعراف الدولية ، فضلا عن احترام مبدأ التعاون المشترك أو المتبادل بما يؤدي إلى استقرار وتنمية المجتمع الدولي ، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة (أولا/١) من ميثاق الأمم المتحدة [٥]، ونتيجة لذلك نص الميثاق على معاقبة الدول التي لا تلتزم بالقوانين والأعراف الدولية ، وتكون مصدرا لتهديد الأمن والسلم الدوليين [٦].

ثانياً: القانون الدولي الإنساني العرفي : جعل القانون الدولي الإنساني العرفي الدولة ذات السيادة وسيلة وغاية في القوانين والاتفاقات والصكوك الدولية كافة ، ولا يمكن بأي حال من

الاحوال الانتقاص من سيادتها ، إلا بما يقتضي الضرورات الإنسانية والدولية ، لذا جاءت مواد هذا القانون لتعطي أولوية القرارات والتصرف لمحاكمها الوطنية قبل عرضها على المحاكم الدولية [٧].

ثالثاً: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية : يُعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من الصكوك الدولية ذات الأهمية الكبيرة ، إذ صيغت مواد هذا العهد بطريقة توازن بين حقوق الإنسان العالمي وبين حق الدولة في السيادة الوطنية ، ففي الوقت الذي تنص عليه معظم مواد العهد الدولية بضرورة الحفاظ على حياة الإنسان وكرامته وحريته المدنية والسياسية ، اعطى العهد في الوقت نفسه الوصاية في كل ذلك إلى الدولة ، حيث نصت المادة (٤) على أنه يحق للدولة ان تتخذ تدابير في اضيق نطاق لا تتقيد بالنصوص الواجبة عليها في العهد الدولي إذا كان الأمر يهدد سلامة الأمة [٨]، وأيضا نصت المادة (١٢) على أنه يحق للدولة تقييد حرية تنقل الأفراد إذا شعرت بأي خطر على الأمن القومي أو الأمن الصحي للبلد [٩].

رابعاً: المواثيق والاتفاقات الدولية[١٠] : معظم المواثيق والاتفاقات الدولية إن لم تكن جميعها تنص على احترام السيادة الوطنية للدول الاعضاء سواء بنص صريح أو نص ضمني ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، نصت المادة (٣٢) من اتفاقية منظمة (الأوابك) «بعدم الزام أي عضو من اعضاءها بالإفصاح عن معلومات تمس المصلحة الوطنية للدولة»[١١] ، كما نصت اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق – حكومة هنغاريا على انشاء اتفاق شراكة طويل الامد والثقة والمنفعة المتبادلة بين الدولتين في اطار قوانينهما الوطنية [١٢].

واستنادا إلى ذلك يمكن الاستدلال على أنه السيادة الوطنية في القرن الحادي والعشرين لم تعد كما كانت عليها ، ولم تعد الدول تتعامل في علاقاتها الدولية بمبدأ السيادة المطلقة وقواعدها ، بل اصبحت الدول تتعامل في علاقاتها الدولية بمبدأ السيادة المقيدة ، وبما تقتضيه مصالحها والقواعد والقوانين الدولية.

المبحث الثاني : إشكالية السيادة الوطنية في العراق

الحقيقة يوجد هنالك شكلين أساسيين للسيادة ، وهما السيادة الداخلية ، والسيادة الخارجية ؛ حيث تشير السيادة الداخلية إلى أن الدولة هي وحدها صاحبة السلطة العليا داخل إقليمها ، إذ تُعد هذه السلطة ذات صلاحيات كاملة ولا معقب لقراراتها ، فيما تشير السيادة الخارجية إلى تحرير الدولة من كل الضغوطات الخارجية بما يؤهلها لاتخاذ جميع قراراتها الداخلية والخارجية بشكل حر وسيد [١٣].

وعلى وفق ذلك ينطوي مفهوم السيادة الوطنية على مدلولين أساسيين[١٤] :-

الأول – مدلول قانوني : إذ يشير هذا المدلول إلى مبادئ القانون الدولي التي تجعل من اعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة في التمتع بالحقوق والواجبات على الصعيد العالمي .

والثاني- مدلول سياسي : ويشير المدلول السياسي إلى القدرة الفعلية للدولة على بسط

نفوذهـا وإحـكام سـيطرتها داخـل حدودهـا الاقليمية ، ورفض الامتثال لأية سـلطة اجنبية عبر الصمود ورفض كل اشـكال الضغوطات والتدخـلات الخارجية ، فضلا عن قدرة الدولة على اثبات الذات على المسـرح الدولي بشـكل حر وسيد .

وعند تتبع المشـهد العراقـي نجد في الحقيقة أن العراق لا يعاني من المدلول الأول (القانوني) ، بل تكمن إشكالية السيادة الوطنية في عراق اليوم في المدلول السياسـي ، حيث يعاني العراق من ضعف في فرض سـيطرته الكاملة على حدود الدولـة ، كما أن احتياجاتـه الكثيرة التي تولدت بعد عام ٢٠٠٣ على جميع الصعد ، خاصة على الصعيد الاقتصادي جعلـت من الدول الإقليمية والدوليـة توجيه انظارها إلـى العراق باعتباره أحـد المواقـع الاسـتراتيجية والغنـي بالموارد الاقتصاديـة ، وهـذا مـا يؤكده معظم رؤسـاء الحكومـات العراقيـة بعـد عـام ٢٠٠٣ ، ففي كتاب تحققي يوثق ماهية أزمة العراق السيادية ، يحدد رئيس الوزراء العراقي للمرحلة المؤقتة (الدكتور اياد علاوي) إشـكالية السيادة الوطنية في العراق بالقول : « إن طبيعة النظام السياسي فـي العراق حتماً أثر على السـيادة الوطنية في العـراق ، ذلك النظام السياسـي بكل ما يحتويه من انقسـام طائفي وانقسـام سياسـي ومناطقي وعشـائري ، فضلاً عن وجود مليشيات مسلحة إضافة إلى تراجع في مؤسسـات الدولة وانعدام المصالحة الوطنية وعدم الوضوح في العلاقات الخارجية يضـاف لكل ذلك وجود قوات أجنبية مباشـرة أو بالوكالة ، كل هـذه أثر على طبيعة النظام السياسـي ، ومن ثم ، انعكس سـلباً على السيادة ومن غير المعقول أن تكون هناك سيادة فـي ظل وجود قوات أجنبية على أرض العراق وخاصة من دون أن تحدد قواعد الاشـتباك مع هـذه القـوات ... يضاف إلـى كل ذلك الضعف الاقتصادي وعدم الخروج والبقاء في المراوحة بين البند السـادس والبند السـابع مـن قرارات الأمـم المتحدة فيما يتعلـق بالوضع الاقتصادي العراقي وأصبـح الدولار الـذي يتحصل عليه من الاقتصاد العراقي الريعي يدخل عن طريق مصرف مسـمى بقـرارات الأمـم المتحدة في نيويـورك ويسـحب توقيـع رئيس الـوزراء ، ووزيـر الماليـة العراقي ، وهذا يـؤدي إلى أنَّ السـيادة سـتكون ناقصة بالتأكيد بسبب الوضع الاقتصادي المدمر الذي يمر به العراق « [١٥] .

فيما حـدد رئيس الـوزراء للمرحلـة الانتقالية (الدكتـور ابراهيم الجعفري) إشـكالية السـيادة الوطنيـة فـي العـراق بالقول : « يؤثـر النظام السياسي على السيادة الوطنية بشكل شديد عبر مدى اسـتقلاليه الدولة وكفاءة وأمانة وإخلاص المتصدين لإدارتـه واسـتعدادهم للدفاع عنه ، ومدى توفر البنية التحتية الاجتماعية التي تغذي البناء السياسي «كنسـق صاعد» يتولى تشكيل النظام بكل مؤسسـاته ... ومـدى توافر الحس الوطني الى درجة التفاني من شأنها توفير البيئة الصالحة للتضحية من أجل البلد ... ويسترسـل قائـلا بالمحصلـة أن النظـام السياسـي الحالي ولأسـباب تراكمـات الماضي القمعـي وتدني المسـتوى الثقافي لمفـردات السـيادة والحرية والديمقراطيـة والتعـدد الديمغرافـي للشـعب ونـزوع بعض المكونات الى فرض الذات على حسـاب الإطـار الوطنـي العام للعراق تشـكل عقبات بطريق البناء والسيادة «[١٦] .

كما يحـدد رئيس الـوزراء للحكومـة العراقية الأولى والثانية السـيد (نوري المالكي) إشكالية

السيادة الوطنية بعد أن يرفض أي علاقة للنظام السياسي الحالي بعملية نقص السيادة الوطني بالقول : « من المفترض أن يكون للنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ الأثر الايجابي على السيادة العراقية ، ولكن بسبب عدم استقرار النظام السياسي في العراق وكونه حديثا وعدم التوصل إلى حل لبعض الإشكاليات الداخلية في إطار ممارسة النظام الفيدرالي في الحكم قد جعل هذا النظام السياسي مفتوحاً وعرضه للمساس بالشؤون السيادية للدولة ، إن ضمن الأمور السيادية المختصة بالسلطة الاتحادية حصريا والمنصوص عليها في الدستور هي أن السياسة الخارجية والدفاع والمالية والأمن والحدود والعلاقات الدولية من اختصاصاتها وصلاحياتها بلا نزاع ، ولكن هناك ممارسات سياسية فعلية جزئت السيادة الاتحادية ، فعلى سبيل المثال ، اقدم اقليم كردستان على عقد اتفاقيات خاصة به في مجال النفط ، والاقتصاد ، والاستثمار مع عدة دول من دون العودة إلى السلطة الاتحادية في بغداد ... هذا من جانب ، ومن جانب أخر استمرار بعض القوى السياسية العراقية في علاقاتها الإقليمية والدولية مستصحبة تلك العلاقات من مرحلة المعارضة للنظام البائد قد اصبحت منفذا اخرا للتدخل في الشأن الداخلي العراقي مما أثر على استقلاليه قراراته وسيادته »[١٧] .

أما رئيسي الوزراء السابقين (الدكتور حيدر العبادي ، والدكتور عادل عبد المهدي) ، حيث حدد الدكتور العبادي إشكالية السيادة الوطنية في العراق بالقول : « هناك تلازم بين طبيعة أي نظام سياسي وأدائه ومخرجاته ، إذ دائما ما تمتاز الانظمة المركزية البسيطة بوحدة القرارات والإدارة ، عكس الانظمة اللامركزية والفدرالية التي تتضمن تقاسما للقرارات والإدارة ، وهذه هي مشكلة العراق ، حيث أن طبيعة النظام التوافقي المكوناتي ساعد ذاتيا على تشظي فعل الدولة السيادي »[١٨]. أما الدكتور عبد المهدي فبعد تقسيمه السيادة إلى انواع عديدة ، عاد ليحدد إشكالية السيادة الوطنية في آليات عمل النظام السياسي والنقص القانوني والتنظيمي الذي يعتري العملية السياسية والانتخابية [١٩].

مما سبق نستنتج أن اشكالية السيادة الوطنية حسب مدونات رؤساء وزراء العراق تكمن في الاسباب الآتية :-

طبيعة النظام السياسي التوافقي

وجود قوات عسكرية اجنبية ، فضلا عن وجود جماعات مسلحة خارج أطار القوات المسلحة الرسمية

المراوحة بين البند السابع والسادس والذي سنح للولايات المتحدة الوصاية على الأموال العراقية .

نزوع بعض الجهات السياسية إلى فرض الذات على حساب المصلحة الوطنية.

عدم وجود ثقافية مجتمعية سياسية .

عدم وضوح الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وصلاحيات الإقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم.

النقص في القوانين المنظمة للعملية السياسية والانتخابية .

كما نلحظ تم ايعاز اشكالية السيادة الوطنية العراقية إلى اسباب معظمها تحمل صفة سياسية

وأمنيــة ، وتــم اغفال الاســباب الأكثــر أهمية ، إذ يــرى الباحــث أن الاشــكالية الحقيقيــة في الســيادة العراقية تكمن في الأسباب ذات الصفة الاقتصاديــة إلى جانب الاســباب المحددة انفاً ، مــن مثل ، الأمن الغذائــي ، والأمن الطاقوي ، والأمن المائي ...إلخ ، كما ســنتناولها بالتفصيل في المباحث القادمة .

المبحث الثالث : المرتكزات الداخلية لترسيخ السيادة العراقية

إن عمليــة تحقيــق الســيادة الوطنيــة بمفهومها المقيــد تحتاج إلى توافــر مجموعة من العوامل والمرتكزات الاساســية داخليا وخارجيا ، وكذا الحال بالنســبة للعراق فإن عملية تعزيز السيادة الوطنية بحاجة إلى توافر ركائز ودعائم رئيسه ، فمــن دون تلك الركائــز لا يمكن الحديث عن ســيادة وطنية حقيقية متوافقــة مع مبادئ النظام العالمي ، واســتنادا إلى ذلك وأيمانا من الباحث بــأن عملية ترســيخ الســيادة الوطنيــة العراقية ينبغى أن تبدأ من الداخل أولاً ، لذا ينبغي العمل على ترســيخ اربعــة ركائز ودعائم اساســية ، وكما موضح في المخطط (١) .

مخطــط (١) المرتكــزات الداخليــة الواجب توافرها لترسيخ السيادة الوطنية في العراق

أولا: الهوية الوطنية : تُعد الهوية الوطنية من المؤشرات البالغة الأهمية في التحليل السياسي المعاصر ، وذلك لارتباطها بصورة كل شــعب عن ذاته وتحديد شــخصيته الوطنية ، فإذا كانت الهوية الشــخصية هــي (المميــزات والصفات التي يتصف بها شــخص ما)، وإذا كانت الهوية الاجتماعيــة هــي (الصفــات والمميــزات التي يشــترك بها معظم ابناء المجتمــع)، وإذا كانت هوية الشعب هي (مجموع الصفات والمميزات التي يشــترك بها ابناء المجتمع التي يتكون منه الشــعب)، فإن الهوية الوطنية هــي عبارة عن حاصــل جمع (هويات الافراد + هوية المجتمع + هوية الشعب)[٢٠].

والحقيقــة أن العــراق يتميز بتنــوع كبير على الصعيد القومي وعلــى الصعيد الديني الأثني ، فضلا عن تنوعهُ الواسع على المستوى القبلي ، هذا التنوع والخليط الواســع ليس ظاهرة جديدة بــل هي متأصلة منذُّ بواكير التأريخ على ارض الســواد ، ولــم تمثــل مشــكلة ابداُ حتــى دخول القوات الامريكية إلــى العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، حيــث عمل المحتل الأمريكي على بث الفرقة بيــن المكونــات الاصيلة للشــعب العراقي[٢١]، هنا بــدأت مشــكلة الهوية الوطنية فــي العراق تأخــذ مأخذها ، ففي مرحلة التخلص من النظام الدكتاتوري ، وما شهدته معظم مكونات الشعب العراقيــة من ويــلات وظلم كبير فــي ظل ذلك النظــام ، اتجهت هــذه المكونات إلــى المطالبة بحقوقهــا ، وهــي مطالبات مشــروعة ، لكن تم استغلال هذه المطالب من قبل اطراف خارجية ، مما سنح الفرصة للأطراف الدولية والإقليمية مــن ايجاد موطــئ قدم فــي المجتمــع العراقي وتمزيق هوية المجتمــع الوطنية [٢٢]، وبالرغم مــن أن الدســتور العراقــي الدائم لعــام ٢٠٠٥ حــرص على ضمــان حقوق مكونات الشــعب العراقــي [٢٣]، إلا أن العامــل الخارجي كان ذو تأثير أكبر ، وتبعا لذلك ينبغى إعادة رسم الهوية الوطنية العراقية وذلك يمكن عبر مجموعة من الخطوات، أهمها :-

تنشــئة جيل يؤمن بــأن الهوية القبليــة والدينية

والقوميــة مــا هــي إلا هويــات فرعيــة للهوية الوطنية للدولة.

توجيه جميع المؤسســات التعليمية بحذف جميع المفــردات التــي تحتــوي على تمجيــد مذهب أو قوميــة أو قبيلة، والإكثار مــن القضايا ذات الطابع الوطني .

دعــم الاعمــال الفنية كافة التي تتنــاول العراق ومكانته التاريخية .

ترسيخ مبدأ القانون والمساواة بين جميع اطياف المجتمع .

ثانياً: الأمن الغذائي : يُعد الأمن الغذائي للدولة من الدعائم المهمة لاســتقرار البلد على الصعد كافة ، الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والأمنية ، لذا فهو من الركائز المهمة لترســيخ الســيادة الوطنيــة للدولة، إذ يُعدهــا الباحث من أهم الركائز الداعمة لترســيخ الســيادة الوطنية العراقيــة ، فمــن دون تحقيق الأمــن الغذائي لا يمكــن الحديــث عن ســيادة حقيقية للبلــد ، لكن مــاذا نقصد بالأمن الغذائــي هنا الواجب توافره لترسيخ السيادة الوطنية في العراق ؟ .

إن الأمــن الغذائــي ليس المقصود بــه هنا ذلك الوضــع الذي يتحقق عندما يتمتع جميع الناس ، في جميع الأوقــات ، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وســليمة ومغذية تلبــي احتياجاتهم الغذائيــة وافضلياتهم الغذائية مــن أجل حياة نشــطة وصحية فحســب[٢٤]، بل يشــترط هنــا أن تكــون معظم مصــادر الأمن الغذائــي متوافرة داخل حــدود الدولة ، خاصة المواد الاساســية والضرورية لحياة المواطن ، لتعطــي الحكومة مرونة أكبــر في المفاوضات الخارجيــة الخاصــة بقضايــا البلــد ، حيث أن اعتمــاد الدولة في أمنها الغذائــي على مصادر خارجيــة يجعل حكومة البلد ذي موقف ضعيف فــي سياســتها الخارجيــة ، والعكــس صحيح ، والشــواهد كثيرة على ذلك ، فعلى سبيل المثال لا الحصــر ، أن اعتماد إيــران على مصادرها الداخليــة في توفير الغذاء الاساســي لمواطنيها جعلها ذي موقف قوي في مفاوضاتها الخارجية الخاصــة ببرنامجها النووي وغيره من القضايا الحساسة للبلد [٢٥].

وعنــد نتتبع وضــع الأمن الغذائي فــي العراق نجد أن العراق يعتمد بشــكل كبيــر على تأمين أمنــه الغذائي على المصادر الخارجية ، خاصة الــدول المجاورة له ، إذ فــي عام ٢٠٢٢ بلغت استيرادات العراق من المواد الغذائية ومكملاته فقط نحو (١٨) مليار دولار ، أي ما قيمته (٢٣) ترليون دينار[٢٦]، مشكل بذلك نحو (١٥٪) من إجمالي النفقــات العامة للدولة[٢٧]، للمزيد ينظر جدول (١) .

جدول (١) نسبة استيراد المواد الغذائية من إجمالي الاستيرادات العراقية (سنوات مختارة)

السنوات	حجم الاستيراد من المواد الغذائية ومكملاته (مليار دولار)	نسبتها من اجمالي الاستيراد
٢٠١٩	٢٠	٣٤٪
٢٠٢٠	١٤	٢٩٪
٢٠٢١	١٥	٣٧٪
٢٠٢٢	١٨	٣٢٪

المصدر : البنك المركــزي العراقي ، التقرير الاقتصــادي الســنوي ، (دائــرة الاحصــاء

والابحاث، ٢٠١٩-٢٠٢٢)، صفحات متفرقة .

واستنادا على ذلك ، ينبغى على الحكومات العراقية أن تعمل جاهدة على تأمين أمنها الغذائي داخليا ، وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية إلى أدنى حد ، ويمكن تحقيق ذلك عبر مجموعة من الاجراءات ، يأتي على رأسها :-

تأسيس مجلس أعلى للأمن المائي والغذائي .

إعادة الجمعيات الفلاحية، لما لها من دور كبير في استصلاح الأراضي الزراعية .

دعم سكان الارياف ، وتوفير حياة كريمة لهم .

حماية المنتجات الغذائية المحلية من المنافسة الخارجية .

توفير قروض ميسرة للفلاح العراقي على أن يقدم ضمانات بالمحصول .

ثالثاً: وحدة قرارات السياسة الخارجية : انطلاقا من مفهوم السياسة الخارجية على أنها : «الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول» [٢٨]، تأتي أهمية وحدة قرار السياسة الخارجية من كونها خطة تحدد مسار الدولة وعلاقاتها بالدول كافة ، تلك الخطة هي التي تحدد درجة ومكانة الدولة بشكل كبير على المسرح العالمي ، لذا تهتم الدول كافة بعملية رسم خارطة موحدة لسياساتها الخارجية مع الدول الأخرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تناول دستور جمهورية تركيا قضية السياسة الخارجية للدولة ، وقد اناط مهام رسمها إلى الجمعية الوطنية الكبرى (مجلس الشعب) ورئيس الجمهورية [٢٩]، أما فيما يخص العراق فقد جعل دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ مسؤولية رسم السياسة الخارجية العراقية مشتركة بين مجلس النواب ، ورئيس الحكومة (رئيس الوزراء) [٣٠]، وهي بذلك لا تختلف عن ما جاء في دستور الجمهورية التركية نظرياً وتنظيمياً.

لكن في الحقيقة من حيث الواقع العملي ، هناك اختلاف كبير بين مخرجات السياسة الخارجية التركية ومخرجات السياسة الخارجية العراقية ، إذ يتقابل التنظير القانوني والتنظيمي في تركيا مع ذوبان المصالح القومية والديني والفئوية في المصلحة العليا للدولة ، مما عزز من وحدة قرار السياسة الخارجية لتركيا اتجاه العالم الخارجي ، أما في العراق فالأمر مختلف ، ففي الوقت الذي يحصر فيه الدستور العراقي عملية إدارة السياسة الخارجية للدولة بالحكومة المركزية [٣١]، والتي من المفترض أن تذوب تحتها جميع المصالح ؛ باعتبارها ممثلة عن جميع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، نجد أن الواقع يُخبرنا بغير ذلك ، حيث يعاني العراق من مشاكل كثيرة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان ، معظمها يعود إلى عملية إدارة الموارد النفطية والتمثيل الدبلوماسي ، حيث يختلف الإقليم بالكثير من وجهات النظر مع الحكومة المركزية في إدارة السياسة الخارجية للدولة [٣٢]، ومما شجع إدارة الإقليم أن تتخذ لنفسها سياسة خارجية خاصة هي نص المادة (١٢١/رابعا) من الدستور العراقي التي اجازت للإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بفتح مكاتب في السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية [٣٣]، فضلا عن ذلك تمارس الاحزاب ذات التوجهات الفئوية خطابات سياسة بمعزل عن السياسة الخارجية المركزية للدولة [٣٤]، هذا الوضع القى بظلاله على تشتت وحدة قرار السياسة الخارجية

للعراق ، مما افرز لنا نتيجتان مهمتان ، الاولى – تشتت السياسة الخارجية العراقية اتجاه العالم الخارجي ، والثانية – ضعف القرارات المتخذه حيال القضايا التي تمس السيادة العراقية ، وخير دليل على ذلك ، هو ضعف وتشتت الموقف العراقي اتجاه التوغل التركي في شمال العراق [٣٥]، كذلك تشتت الموقف اتجاه قضية اخراج قوات التحالف من الاراضي العراقية [٣٦].

وعلى وفق ذلك ينبغي البدء بإصلاح مكامن الضعف في تشتت وحدة قرار السياسة الخارجية العراقية ، والتي يمكن تحقيقها عبر الاهتمام بالموضوعات الآتية :-

تنسيق السياسات الخارجية بين بغداد واربيل .

ذوبان جميع المصالح القومية والفئوية تحت مصلحة الدولة العراقية .

العمل بمبدأ (لا اتفاق خارجي بمعزل عن موافقة رئيس الحكومة).

حصر الفقرة (رابعا) من المادة (١٢١) من الدستور الخاصة بجواز تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية بمهام تنظيمية وإدارة فقط .

رابعاً: سلطة أمنية مركزية وطنية : تحتل قضية الأمن مكانة وأولوية في المدرك السياسي للدول كافة ، فمن دون توافر الأمن الداخلي تنتفي جميع انواع الاستقرار ، سواء على الصعيد الاجتماعي ، أو السياسي، أو الاقتصادي ، ومن ثم لا استقرار لدولة من دون توافر الأمن الداخلي ، لذا تركز حكومات الدول دائماً لتقديم الدعم الكافي الذي من شأنه أن يعضد ويقوي ويطور أمنها الداخلي ، ويتضح ذلك بشكل واضح ، إذا ما تتبعنا المؤشر الأكثر مصداقية في قياس أهمية دعم الأمن الداخلي للدولة ، ويمكن ذلك عبر تتبع مستوى الانفاق العام على القوات المسلحة لمجموعة من الدول ، ينظر الجدول (٢).

جدول (٢) حجم الانفاق العام على الأمن والدفاع للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (دول مختارة)

السنوات	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الدول	النسبة من إجمالي الانفاق العام	النسبة من إجمالي الانفاق العام	النسبة من إجمالي الانفاق العام
السعودية*[٣٧]	٢٨٪	٢٨٪	٢٧٪
إيران	١٣٪	١٦٪	١٧,٥٪
تركيا	٦٪	٧,٤٪	٤,٥٪
مصر	١٠٪	١١٪	١٠٪
تونس	٢٢٪	٢٣٪	١٤٪
الاردن	٣٠٪	٢٨٪	١٦٪

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على :

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، (ابو ظبي : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ص ص ٣٩٨، ٣٣٠.

البنك الدولي ، قاعدة البيانات المفتوحة ، ٢٠٢٠-٢٠٢٢ . متوافر على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.ZS?locations=IR-SA-TR

يتضح من الجدول (٢) ، حجم الانفاق

المخصص للأمن والدفاع من إجمالي الانفاق المركزي لكل من (السعودية ، وتركيا ، وإيران ...إلخ) ، حيث تخصص هذه الدول نسبة عالية من انفاقها السنوي على تهيأت وتعبئة قواتها المسلحة قياسا بالإنفاق على القطاعات الاخرى ، إذ تهدف هذه الدول وغيرها من هذا التخصيص المرتفع إلى رفع جاهزية قواتها الداخلي لبسط الأمن والدفاع على أراضيها ، وهذا ما سار عليه العراق ، إذ يرصد العراق مبالغ مالية كبيرة للقوات المسلحة بصنوفها كافة ، حيث بلغ نسبة الانفاق على الأمن والدفاع عام ٢٠٢٣ نحو (١٥٪) من إجمالي النفقات المركزية للعراق [٣٨]، **ينظر الشكل (١).**

شكل (١) حجم انفاق الحكومة المركزية العراقية على قطاع الامن والدفاع للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٣

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على :

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، (ابو ظبي : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٢٣)، ص ٣٣٠.

جمهورية العراق ، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٥، (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٧٢٦، ٢٠٢٣)، جدول (ب) .

إذن أين تكمن المشكلة ؟ ، في الواقع أنه بالرغم من زيادة انفاق الحكومات العراقية المتعاقبة على قطاع الأمن والدفاع على حساب القطاعات الأخرى ، إلا أن قطاع الأمن في العراق يعاني من مشكلة كبيرة ، ألا وهي تعدد الجهات الماسكة للأمن والدفاع ، ففي الوقت الذي حدد فيه الدستور العراقي كيفية تشكيل القوات المسلحة العراقية وصنوفها ومهامها [٣٩]، حظر وبشكل صريح تكوين قوات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة [٤٠]، وأكد على مركزية إدارة الأمن في البلد [٤١]، ومع هذا فرضت الحاجة الملحة إلى تشكيل قوات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة الرسمية ، خاصة بعد دخول العصابات الارهابية (داعش) إلى العراق عام ٢٠١٤ [٤٢]، هذه القوات مازال الكثير منها غير خاضع للسلطة المركزية في العراق ، وهذا الأمر قد يكون يسيرا ويمكن تنظيمه مستقبلا ، لكن هناك مشكلة أكبر وهي وجود قوات عسكرية دولية في العراق ، هذه القوات فرضت نفسها على الإرادة الوطنية بذريعة دعم العراق في حربه على الإرهاب ، وهي تعمل بشكل كبير بمعزل عن الحكومة المركزية [٤٣]، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية هناك قوات عسكرية تابعة إلى اقليم كردستان - العراق ، تفتقد إلى التنسيق مع القوات المسلحة المركزية [٤٤]، وتبعا لذلك يتعين على الحكومة العراقية العمل على :-

حصر السلاح بيد القوة العسكرية المركزية ، وذلك عبر دمج جميع القوات المسلحة داخل العراق تحت القوات العسكرية المركزية .

العمل على أخراج القوات العسكرية الدولية من الأراضي العراقية ، ورسم العلاقة المستقبلية في اطار الدعم الفني والاستشاري .

أنشاء لجنة أمن عليا مهمتها التنسيق بين القوات المسلحة المركزية وقوات حرس اقليم كردستان-العراق.

المبحث الرابع : المرتكزات الخارجية لترسيخ السيادة العراقية

إن العمـل على تحقيق أو توافر ركائز السـيادة الداخليـة انفة الذكـر تبقى غير ذي جدوى ما لم يتم العمـل على توافر أو تحقيـق مجموعة من الركائز الخارجية ، إذ أن عملية تعزيز وترسيخ السيادة الوطنية في العراق بحاجة إلى عمل جاد ومتوازٍ على المسـتوى الداخلـي والخارجي ، خاصة ونحن نعيش الآن في شبكة من العلاقات الدوليـة المتشـابكة والمعقـدة التـي تؤثر على العراق وتتأثر به بشـكل مباشر وغير مباشر، ونظراً لذلك يتعين على الحكومة العراقية العمل علـى تحقيق مجموعـة من الركائـز الخارجية الداعمـة والمكملـة للركائـز الداخليـة ، وكما موضح في المخطط (٢) .

مخطـط (٢) المرتكـزات الخارجيـة الواجب توافرها لترسيخ السيادة الوطنية في العراق

أولاً: التحكم غير المشروط بالاحتياطي النقدي : تحتاج الدول بصورة عامة إلى عملة تسويات للإيفاء بالتزاماتها وتعاملاتها الدولية ، وتختلف سياسـات الدول فـي هذا الصـدد ، فهناك دول تتبنى سـلة عملات للإيفاء بالتزاماتها الدولية ، وهنالك دول اخرى تتبنى عملة واحدة لتسوياتها الدوليـة ، ومـن ضمنهـا العـراق ، وبعيدا عن السـرد التأريخي للسياسـة النقدية في العراق ، تبنت الحكومة العراقية نظام تثبيت العملة مقابل عملة تسويات دولية واحدة ، إذ اتخذت الحكومة الدولار الامريكي كعملة تسويات دولية منذُ عام ١٩٥٩ ، واسـتمر الحال علـى ذلك حتى وقت كتابة بحثنا هذا [٤٥].

إن ربـط قيمـة الدينـار العراقـي بالـدولار الأمريكي ليسـت مشـكلة بحد ذاتها ، ولا تمس السـيادة الوطنية، على اعتبار أن هذا الربط من ضروريات السياسة النقدية لأي بلد كان لتسوية تعاملاتهُ والتزاماتهُ الدولية ، لكن تكمن المشكلة الحقيقية والتي تمس فعلا السـيادة الوطنية للبلد فـي الوصاية التـي انتهجتها الولايـات المتحدة علـى إيرادات النفط العراقي منذُ برنامج (النفط مقابـل الغـذاء عـام ١٩٩٥)[٤٦]، واسـتدعت ظـروف ما بعد عـام ٢٠٠٣ إلى ترسـيخ هذه الوصايا علـى إيرادات العراق لتسـديد الديون الدولية المتراكمة ، والقيام بعملية تنمية العراق ، حيـث تـم تأسـيس حسـاب خـاص بالعراق فـي البنـك الفيدرالـي الأمريكـي ، اطلق عليه صندوق تنميـة العراق (DFI) [٤٧]، واسـتنادا لهـذا الصندوق ، يتم ايـداع مبيعات العراق من النفط الخام في حسـاب العراق (DFI) بشـكل مباشـر ، من ثم ، يتم تمويـل الحكومة العراقية عبر هذا الصنـدوق [٤٨]، وتبعا لهذه الآلية يقوم كلٌ مـن البنـك المركـزي العراقـي ممثلا عن الحكومـة العراقية وبنـك الاحتياطي الفيدرالي بـإدارة حسـاب صنـدوق تنمية العراق بشـكل مشـترك [٤٩]، لكن بعد عام ٢٠١٠ وتزامننا مع اتفاقية انسـحاب القـوات الامريكية من العراق [٥٠]، تـم إغـلاق صندوق تنمية العـراق بطلب من الحكومة العراقية ، إلا أن حسـاب الحكومة بقية تحـت عبـاءة الفيدرالي الامريكـي ، لكن بآلية إدارة تختلف نسبيا ، حيث اصبح الحساب بإدارة البنك المركزي العراقي وبإشراف مباشر مـن قبـل وزارة الخزانة الامريكيـة [٥١]، وبعد خـروج العراق مـن الوصاية الدولية وتسـديد جميع الديـون التي في ذمته عـام ٢٠٢٢ [٥٢]، اصبحت الحكومة العراقيـة غير مقيده باعتماد حساب واحد لاستلام ايراداتها النفطية ، مع هذا

حافظت الحكومة العراقية على حسابها الوحيد في الفيدرالي الامريكي ، ولم تسعى إلى فتح حسابات متعددة في مؤسسات مالي أخرى [٥٣]، بالرغم من الآثار السلبية التي يتحملها العراق من جراء ذلك ، إذ تتطلب عملية سحب الحكومة العراقية أموال من الفيدرالي الامريكي تفاصيل دقيقة عن ابواب صرف تلك الأموال ، وهذا تحكُم صارخ بالسياسة المالية والنقدية للعراق ، فضلا عن ذلك تستخدم الولايات المتحدة ملف احتياطي العراق كورقة ضاغطة على الحكومة العراقية ، وهذا ما شهدناه بشكل واضح في فرض تطبيق المنصة الالكترونية (سويفت) على مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار وما تبعها من عقوبات على مجموعة من المصارف العراقية بذراع عديدة [٥٤]، وتبعا لذلك ينبغى على الحكومة العراقية العمل الجاد على اعتماد سلة من العملات للإيفاء بالتزاماتها الدولية ، من مثل ، اليون ، واليورو إلى جنب الدولار الامريكي ، خاصة وأن العراق يتمتع بعلاقات تجارية كبيرة مع دول شرق اسيا.

ثانياً: الأمن المائي : يمثل هذا المرتكز أهم مرتكزات ترسيخ السيادة الوطنية ، وذلك يعزى لسببين رئيسين ؛ الأول – ارتباط الأمن المائي ارتباطاً وثيقاً بعملية تحقيق الأمن الغذائي المهم جداً لتحقيق السيادة الوطنية كما سلف ذكره ، والثاني – نابع من كون المياه شريان الحياة ، إذ قال الله تعالى في محكم كتابه : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ)[٥٥] ، في الواقع تعتمد الدول وبشكل عام على مصدرين رئيسين في أمنها المائي هما : المياه السطحية وتشمل (الانهار ، والبحيرات ، والمسطحات المائية ...إلخ)، والمياه الجوفية [٥٦]، وكذا الحال بخصوص العراق فهو يعتمد على المصادر ذاتها في تأمين المورد المائي ، لكن المشكلة تكمن ليس في تأمين المورد المائي ، بل في توافر أمن مائي مستدام غير خاضع للمساومات السياسية ، إذ يعتمد العراق على المياه السطحية ، خاصة نهري دجلة والفرات لتأمين مورده المائي بنسبة (٩٨٪) من احتياجاته السنوية [٥٧]، ونظرا إلى أن هذين النهرين هما مصبات وليس منابع ، حيث أن النهرين ينبعان من تركيا ؛ فدجلة تنبع من بحر (وآن) مباشر إلى العراق ، فيما ينبع نهر الفرات من نهري (فرات صو ، ومراد صو) مرورا بسوريا ومن ثم يدخل الأراضي العراقية [٥٨]، فضلا عن ذلك هنالك روافد تنبع من ايران تغذي نهر دجلة [٥٩]. **ينظر الخارطة (١)** .

وتبعا لذلك ، تكمن المشكلة الحقيقية والتي تمس السيادة الوطنية للبلد في أن كلٌ من تركيا وإيران استخدمتا ملف المياه باعتبارهما المنبع لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية داخل العراق ، إذ عملت تركيا على اقامة عدة مشاريع للمياه على مناطق التغذية ضمن ما يعرف بمشاريع (جنوب شرق الاناضول) والتي تضمن أنشاء عدة سدود متعددة المهام ، وسعات للتخزين لزيادة احتياطيات المياه ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، واستخدامها في الزراعة ، وتوطين السكان والسياح ...إلخ [٦٠]، وعلى وفق ذلك فقد انخفضت نسبة المياه المصدره إلى العراق من (٣٠) مليار متر مكعب عام ١٩٣٣ إلى نحو (٩,٥) مليار متر مكعب عام ٢٠٢٢[٦١]، وتقوم تركيا حاليا بعملية اشبه ما يكون بمقايضة النفط مقابل المياه مع الحكومة العراقية بعد أن احتكمت الحكومة العراقية إلى القوانين الدولية ، وليس الأمر افضل فيما يخص إيران ، حيث قامت إيران في الآونة الأخير بتغيير مجرى

الانهار التي تصب في العراق[٦٢]. وتبعا لذلك ينبغي على الحكومة العراقية عدم السماح باستخدام المياه كأداة بيد تركيا وإيران للمساس بالسيادة الوطنية ، وذلك يمكن عبر الأتي:-

الاحتكام إلى القوانين الدولية المقسمة للمياه الإقليمية .

إنشاء سدود جديدة ، والعمل على صيانة وتوسيع السدود والخزانات القديمة .

نشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه .

تطوير عملية الري وفق احدث التقنيات .

استخدام العامل الاقتصادي كأداة ضغط على تركيا وإيران .

خارطة (١) منبع نهري دجلة والفرات

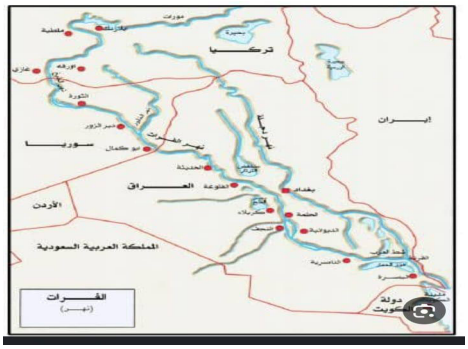

المصدر : حميدة صخيل جازع الخفاجي، اجراءات وزارة الموارد المائية العراقية في إدارة مياه الانهار المشتركة، (جمهورية العراق : وزارة الموارد المائية ، ٢٠٢٣)، متوافر على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/٢٠٢٣-٠٥,١٪-Iraq-٢٠٪-NationalExperience.pdf

ثالثاً: الأمن الطاقوي : تُعد الطاقة أحدى أهم المصادر الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ، وتُعد مركز اهتمام الدول كافة[٦٣]، وتجدر الإشارة إلى معنى الأمن الطاقوي هنا كأحد مرتكزات ترسيخ السيادة الوطنية ، ليس المقصود منه عملية توافر واستمرار تدفق الطاقة إلى البلد ، بل مستوى ودرجة تحكم الدولة بعملية توافر واستمرار الطاقة داخليا ، وبالرغم من أن العراق يُعد من الدول المصدرة للنفط ، ومن الدول ذات الموارد الوفيرة ؛ إذ يحتل العراق المرتبة (٥) في الاحتياطي النفطي ، والمرتبة (١٢) في احتياطي الغاز على مستوى العالم حتى عام ٢٠٢٤ [٦٤]، **(ينظر الشكلين ٢، و٣)** . إلا أن العراق مازال يعاني من نقص كبير في المشتقات النفطية ، حيث يستورد العراق مشتقات نفطية بنحو (٥,٥) مليار دولار سنويا لسد احتياجاته الداخلية[٦٥]، كما يعتمد بشكل كبير على استيراد الغاز من دول الجوار لتوليد محطات الكهرباء [٦٦]، مما انعكس ذلك وبشكل واضح على السيادة الوطنية للبلد ، عبر استخدام هذا الملف كورقة ضغط على الحكومات المتعاقبة على العراق[٦٧].

Source: Global fire power (GFP), Proven Oiland gas Reserves by Country , (classification: ٢٠٢٤). Look at the link: https://www./globalfirepower.com

فضلا عن كل ذلك ، هنالك مشكلة أخرى يعاني منها العراق في عملية الأمن الطاقوي ، ألا وهي رهن عملية التنقيب واستخراج النفط إلى شركات اجنبية ، وعدم وجود شركة وطنية مستقلة تقوم بهذا العمل[٦٨]، مما جعل المورد

شبه الوحيد الذي يعتمد عليه العراق تحت سيطرة هذه الشركات الاجنبية ذات الاجندات المتعددة ، وتبعا لذلك يمكن اصلاح ضعف الأمن الطاقوي في العراق وترسيخ السيادة الوطنية عبر العمل على الآتي:-

تقليل الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية ، وذلك يمكن عبر بناء مصافٍ جديدة وتطوير وتأهيل المصافي القديمة .

تقليل الاعتماد على الغاز المستورد من الخارج لتوليد الطاقة الكهربائية وذلك يمكن تحقيقه عبر

التعاقد مع شركات لاستثمار الغاز المصاحب للنفط بدل حرقة .

التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء ، من مثل الطاقة الشمسية.

تأسيس شركة نفط وطنية على غرار شركة ارامكو السعودية .

رابعاً: تدعيم المصالح المشتركة : فرضت العولمة أو كما يحبذ البعض تسميتها العالمية على الدول كافة علاقات وتعاملات لم تكن موجودة من قبل ، إذ أذنت نهاية الحرب العالمية الثانية بدخول فواعل دوليين من غير الدول ، ومع ذلك لم يصل الفواعل الجدد إلى مرتبة وفاعلية الدولة في النظام العالمي إلى خلال الثلاثة عقود الأخيرة ، أي بدأت تلك الفواعل ، من مثل ، المنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والشركات العابرة للقومية تحظى بسلطة موازية للدولة ، وربما أكبر منها في بعض الحالات مع بداية ظاهرة العولمة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي[٦٩]، وتبعا لذلك وجدت الدول نفسها في ترتيبات والتزامات جديدة جاءت بناءً على الواقع الجديدة ، الذي يتطلب من الدولة الدخول في تكتلات ومنظمات دولية وإقليمية لمواكبة التوازنات على الصعيد الدولي والإقليمي ، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة على العراق مسايرة الترتيبات الجديدة ، والدخول في مجموعة من التكتلات والمنظمات على الصعيدين الدولي والإقليمية .

إن عملية الدخول والانضمام إلى تكتلات ومنظمات دولي وإقليمية ليست هي المشكلة ، بل إن انضمام العراق إلى تلك التكتلات والمنظمات لهُ الكثير من الايجابيات والمزايا ، لا يسعنا مناقشتها هنا، لكن أهمها مواكبة التطورات الحاصلة على المسرح العالمي ، والحفاظ على مكانة الدولة على المستويين الدولي والإقليمي ، والحصول على مساعدات ودعم مالي واقتصادي ، بل وعسكري ، خاصة في القضايا ذات التأثير الجماعي ، من مثل ، التغير المُناخي ، والإرهاب ، وحقوق الإنسان ، وغيرها من القضايا التي لا تستطيع دولة واحدة معالجتها[٧٠]، لكن تكمن الاشكالية والتي تمس سيادة الدولة في عملية تحديد الأولوية في القوانين وسيادة القانون ، هل هو للقوانين الداخلية أم تعلوا عليها قوانين المنظمة او التكتل ؟ .

الحقيقة إن الدولة عندما تقرر الانضمام إلى منظمة او تكتل دولي أو إقليمي فهي تمارس سيادتها واستقلالها، لكن بالمقابل أن مجرد الدخول والانضمام إلى تلك المنظمات والتكتلات يُعد موافقة ضمنية من قبل الدولة للتنازل عن جزء من سيادتها لتلك المنظمة أو التكتل ، وهذا ما اكده معهد القانون الدولي

عندما عـرف السـلطان الداخلي للدولـة او ما يسـمى بـ(مجـال الدولـة المحفـوظ) على أنهُ : (جميـع نشـاطات الدولـة واختصاصها غير المقيـدة بالقانـون الدولـي)[٧١]، أي أن سـيادة الدولـة تتقلص كلما توسـعت التزاماتها الدولية والإقليمية ، واستناداً لذلك تقوم بعض المنظمات والتكتلات بفرض إرادتها على الدول الاعضاء ، خاصـة فـي أوقات الأزمـات التـي يمر بها العضو ، على سبيل المثال لا الحصر ، تفرض منظمة التجارة العالمية (WTO) على أي دولة تطلـب الانضمام إليها تقديم تنـازلات للتعريفة الجمركيـة ، وتقديم جـدول زمني للإصلاحات التـي سـتقوم بها الدولـة في قطـاع الخدمات ، فضـلا عن التوقيـع على بروتوكـول تتعهد به الدولة أن تلتزم بجميع نصوص اتفاقيات منظمة التجـارة العالميـة[٧٢]، وكذلـك الحـال يفرض الاتحـاد الاوروبـي علـى الدول التـي ترغب بالانضمام تقديم مجموعة من التنازلات، اهمها مواءمـة القوانين الداخلية بمـا لا يتعارض مع قوانين الاتحاد [٧٣].

علـى وفق ذلـك ينبغى على الحكومـة العراقية وهـي تجتهد لمواكبة التطـورات والحفاظ على مكانتهـا الدولية والإقليمية ، عبر الانضمام إلى التكتـلات الدوليـة والإقليمية أن تقوم بدراسـة شـاملة لجميـع التزاماتهـا في هـذه المنظمات والتكتـلات ، هذا الدراسـة يجـب ان تقوم على مبدأ المصلحة المشـتركة (الفائدة والتكلفة)، أي ينبغى أن يسأل متخذ القرار نفسه عند الانضمام إلـى منظمـة او تكتل مجموعة أسـئلة مفادها : ما هو مسـتوى الفائدة الوطنيـة المتوقع تحقيقه من هذا الانضمـام؟، وهل أن الفائـدة المتحققة تسـاوي الالتزامات الواجبة على الدولة ؟، وما هي الفرص البديلة لهذا الانضمام؟ .

الخاتمة والاستنتاجات :

قُـدر لعام ٢٠٠٣ أن يكـون نقطة تحول جذرية بتأريـخ العـراق المعاصر ؛ إذ تحـول العراق بين ليلة وضحهـا إلى عراق ديمقراطي بعد أن كان ذي نظام دكتاتوري متسـلط ، وعراق شبه رأسمالي يتبع نظام السوق بعد أن كان ذي نظام اشـتراكي ، مع هذا التحـول الإيجابي وقع البلد في دائرة التخبط وعدم الوضوح في السياسـات سـببها الانتقال السـريع من دون ترتيب مسبق للمراحل والمحطات الضرورية لهذا الانتقال ، ألقى ذلك كله بظلاله على قضية السيادة الوطنية العراقية ، وما شهدتها من انتهاكات كثيرة خلال العقدين الأخيرين ولأسـباب كثيـرة تم تحديدها انفاً ، وتبعـا لما تقدم من بحثنا يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات ، وهي كالآتي:-

فرض النظام الدولي الجديد ترتيبات والتزامات علـى الدول كافـة ، مما اسـتوجب على الدول ابداء مرونة فيما يخص السيادة الوطنية ، وتبعا لذلك انتقلت السـيادة من مفهومهـا المطلق إلى مفهومها المقيـد بضرورات العلاقـات الدولية والقوانين المنظمة للمجتمع الدولي .

بعد البحث والتقصي اتضح أن اشـكالية السيادة العراقية لا تكمن بالشـكل القانوني للسيادة ، بل تتمثل بشكلها السياسي ، فالعراق سيدا على نفسه وقراراتـه وهـذا ما تنص عليه جميـع القوانين والمواثيق الدولية، لكن تكمن الاشكالية الحقيقية فـي ضعف سـيطرته علـى المنافـذ الحدودية وضبـط الولاءات لبعـض الجهـات الداخلية ، وهذا ما أكده معظم رؤساء وزراء العراق .

أهملـت الدراسـات الخاصة بالسـيادة الوطنية الاسـباب الاقتصاديـة كأحدى أهـم المحددات والأسـباب انتهاك السـيادة الوطنيـة العراقية ،

وتم التركيز على الاسباب ذات الصفة السياسية والأمنية .

عملت الاطراف الخارجية الدولية والإقليمية ولمصالح خاصة إلى تفتيت الهوية الوطنية للمجتمع العراقي ، عبر بث الفرقة الدينية والقومية بين اطياف المجتمع .

يُعد اعتماد العراق على المصادر الخارجية في تأمين أمنه الغذائي ، والمائي ، والطاقوي من الاسباب الرئيسة في انتهاك السيادة العراقية .

إن تشتت القرار في السياسة الخارجية ، حال دون حسم الكثير من الملفات التي من شأنها اضعاف السيادة الوطنية في البلد ، خاصة ملف اخراج القوات الدولية من الأراضي العراقية .

إن تمسك الحكومة العراقية بعملة تسويات دولية واحدة (الدولار) قد فسح المجال للولايات المتحدة الامريكية أن تستخدم هذا الملف كورقة ضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة .

بالرغم من أهمية انضمام الدولة إلى منظمات وتكتلات إقليمية في وقتنا الراهن ، إلا أن عملية التوسع في هذا الانضمام من دون دراسة قائمة على (الفائدة المشتركة) ومقارنة الفائدة المتوقعة مع التكاليف المتوقعة، تُعد عامل من عوامل اضعاف سيادة الدولة في الكثير من الاحيان .

التوصيات :-

ينبغي على الحكومة العراقية أن تنظر للسيادة الوطنية على أنها المحدد الأكثر حساسية ، ليس في اطارها المطلق ، بل في اطارها المقيد المنسجم مع القوانين والمواثيق الدولية ، ومن ثم ، يصبح واجباً على الدولة تحديد قضايا الأمن القومي التي لا يمكن المساس بها .

إعادة رسم الهوية الوطنية كأحدى عوامل ترسيخ السيادة ، وذلك عبر التوجيه التعليمي ، والفني ، والقانوني .

نقترح على الحكومة العمل جاهدة على تقليل اعتمادها على الخارج في تامين أمنها الغذائي ، وذلك يمكن عبر مجموعة من الآليات ، أهمها : تأسيس مجلس اعلى مختص بهذا الشأن ، وتقديم الدعم للفلاحين ، وحماية المنتجات الزراعية من المنافسة الخارجية .

العمل على توحيد السياسة الخارجية للحكومة العراقية ، وتنسيق السياسات بين حكومة المركز والإقليم.

على الحكومة العراقية حصر السلاح بيد القوة العسكرية المركزية ، والعمل على أخراج القوات الدولية ذات الصفة العسكرية ، لما لها من دور في زعزعة سيادة البلد.

ينبغي على الحكومة العراقية العمل على اعتماد سلة من العملات للإيفاء بالتزاماتها الدولية ، ومغادرة الاعتماد الكامل على الدولار الأمريكي ، خاصة وأن العراق يتمتع بعلاقات تجارية كبيرة مع دول شرق اسيا .

عدم السماح إلى تركيا وإيران من استخدام ملف المياه كورقة ضغط على العراق ، وذلك يمكن تحقيقة عبر مجموعة من الآليات ، أهمها : تدويل قضية المياه ، وإنشاء سدود جديدة ، ونشر ثقافة ترشيد الاستهلاك ، واستخدام الملف الاقتصادي كورقة مساومة .

نقترح على الحكومة العراقية رسم خطة زمنية لتقليل الاعتماد على الخارج في تأمين الطاقة ،

وذلك يمكن عبر : التعاقد مع شركات استثمارية لبناء مصافٍ جديدة واستثمار الغاز المصاحب ، فضلا عن تأسيس شركة وطنية لتقوم بمهام التنقيب والاستخراج .

ومن التوصيات المهمة هي ضرورة عدم التوسع المفرط في انضمام العراق إلى منظمات وتكتلات إقليمية ودولية ليست ذي جدوى من حيث الفائدة والتكلفة الفعلية .

*٣٧ البيانات تقديرية اعتمادا على بيانات نسبة عام ٢٠١٩ ، ينظر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، (ابو ظبي : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٢٢)، ص ٣٩٨.

الهوامش

١)) احمد عبد الرزاق خليفة السعيدان، القانون والسيادة وامتيازات النفط : مقارنة بالشريعة الاسلامية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٦.

٢)) عصام عطية ، القانون الدولي العام ، ط٥، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٣)، ص١٨٧ .

٣)) علي عداي مراد، ومازن عجاج فهد، مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية، (العراق: مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد٤، ٢٠١٨)، ص٣٥٨-٣٥٩.

٤)) ينظر : ميثاق الأمم المتحدة ، المادة (ثانيا/١) . متوافر على الرابط : https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

٥)) المصدر نفسه ، المادة (أولا/١) .

٦)) المصدر نفسه ، المادة (٣٩-٤٢) .

٧)) للمزيد ينظر : جون ماري هنكرتس، دراسة حول القانون الدولي الانساني العرفي، (سويسرا : اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ٢٠٠٥) .

٨)) منظمة الأمم المتحدة – حقوق الانسان ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (رابعا/٣) . للمزيد ينظر الرابط : https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

٩)) المصدر نفسه ، المادة (الثانية عشر) .

١٠ يستخدم مصطلح ميثاق للدلالة على صكوك رسمية قانونية شديدة الاهمية تنشأ عبرها منظمة أو تكتل اقليمي أو دولي، بينما يطلق مصطلح اتفاق للدلالة على الاتفاق الثنائي أو متعدد الاطراف في جانب معين . المصدر: ينظر موقع الامم المتحدة ، تعريف المصطلحات الاساسية المستخدمة في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة . متوافر على الرابط: https://treaties.un.org/Pages/overview.aspx?path=overview/en.xml_definition/page١

١١)) للمزيد ينظر : اتفاقية إنشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . متوافر على الرابط : https://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History

١٢)) جمهورية العراق، قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنغاريا ، (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٧٢٠، ٢٠٢٣)، ص١٦.

١٣)) صالح لبيد، اشكالية سيادة الدولة في ظل العولمة، رسالة ماجستير ، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠٠٩)، ص٤٧-٤٨.

١٤)) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص ٦٦ .

١٥)) إبراهيم بحر العلوم ، أزمة العراق سياديا ، (العراق : العلمين للنشر، ٢٠٢١)، ص٢١-٢٢.

١٦)) المصدر نفسه ، ص٣٧-٣٨.

١٧)) المصدر السابق ، ص٤٥-٤٦.

١٨)) المصدر نفسه، ص ٥٤-٥٥ .

١٩)) المصدر نفسه ، ص ٦٥-٦٦ .

٢٠)) سعيد ابراهيم حسين، الفدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية، (بغداد : مكتبة دار الكتب العلمية ، ٢٠١٦)، ص٧١-٧٢.

٢١)) احمد نايف عباس، دور القدرة الاستراتيجية في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص١١٨.

٢٢)) للمزيد ينظر : سعيد ابراهيم حسين، مصدر سابق ، ص ١٨١ وما بعدها ٢٣)) ينظر : الدستور الدائم لجمهورية العراق ٢٠٠٥ ، الباب الثاني (الحقوق والحريات) .

٢٤)) ينظر : البنك الدولي ، الموقع الرسمي باللغة العربية ، متوافر على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

٢٥)) للمزيد ينظر : محجوب الزويري، مفاوات الملف النووي الايراني من جنيف إلى فيينا، (قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤) .

٢٦)) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، (دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠٢٢)، ص٥٠.

٢٧)) المصدر نفسه ، ص ٤١.

٢٨)) محمد سالم صالح، القوة والسياسية الخارجية دراسة نظرية، (مجلة الكوفة للعولم القانونية والسياسية، العدد ٦، ٢٠١٠)، ص ١٥٤ .

٢٩)) للمزيد ينظر : دستور جمهورية تركيا لسنة ١٩٨٢ ، المعدل .

٣٠)) ينظر : الدستور الدائم لجمهورية العراق ٢٠٠٥ ، مصدر سابق ، المادة (٦١) والمادة (٧٨) .

٣١)) المصدر نفسه ، المادة (١١٠/أولا).

٣٢)) للمزيد ينظر: صلاح نوري ، اتفاق بغداد –اربيل : مرتكزاته وانعكاساته الاقتصادية (سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣) .

٣٣)) الدستور الدائم لجمهورية العراق ٢٠٠٥، مصدر سابق ، المادة (١٢١/رابعا).

٣٤)) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، (مجلة دراسات

دولية، العدد ٤٤، ٢٠١٠)، ص٨.

٣٥)) للمزيد ينظر : وكالة BBC عربي ، التوغل التركي في اقليم كردستان–العراق ، (تاريخ النشر ٢٠٢٤/٧/٨ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣٠). متوافر على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/articles/cprq٧٠j٧gyro

٣٦)) للمزيد ينظر : مصطفى السراي، قوات التحالف الدولي في العراق: قراءة في قلق الخروج، (سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤).

٣٨)) للمزيد ينظر : جمهورية العراق ، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣–٢٠٢٥، (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٧٢٦، ٢٠٢٣)، جدول (ب) .

٣٩)) ينظر : الدستور الدائم لجمهورية العراق ٢٠٠٥، مصدر سابق ، المادة (٩)

٤٠)) المصدر نفسه ، المادة (٩/ب) .

٤١)) المصدر نفسه، المادة (١١٠/ثانيا).

٤٢)) إبراهيم بحر العلوم ، أزمة العراق سياديا ، مصدر سابق ، س٢١.

٤٣)) المصدر نفسه، ص٢١.

٤٤)) للمزيد ينظر : مركز الامارات للسياسات ، مناطق المتنازع عليها في العراق : معضلة والجغرافيا السياسة والأمنية ، (ابو ظبي: وحدة الدراسات العراقية، ٢٠٢١) . متوافر على الرابط : https://epc.ae/ar/details/featured/almanatiq–almutnazaa–alyha–fi–al–iraq–mudilat–alamn–waljughrafia–alsiyasia

٤٥)) للمزيد ينظر : البنك المركزي العراقي ، تاريخ البنك المركزي ، (دائرةالإحصاء ولابحاث ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٨/١٠)، متوافر على الرابط : ٣٩/https://www.cbi.iq/page

٤٦)) للمزيد ينظر : مجلس الأمن الدولي ، القرار رقم ٩٨٦، (الأمم المتحدة ، ١٤ ابريل ١٩٩٥) . متوافر على الرابط : https://documents.un.org/doc/undoc/gen/pdf.pdf/n٩٥١٠٩٨٦/٨٦/١٠٩/n٩٥

٤٧)) للمزيد ينظر : مجلس الأمن الدولي ، القرار رقم ١٤٨٣، (الأمم المتحدة ، ٢٢ مايو ٢٠٠٣) . متوافر على الرابط : https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/cle٠١٧٨٤e.pdf_١٤٨٣_Resolution

٤٨)) المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ، صندوق التنمية للعراق : بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية (ارنست ويونغ، ١٣ كانون الأول ٢٠٠٧)، ص١٤ . متوافر على الرابط : /http://www.iamb.info/arapdf/jul٠٨r٠٧٠٣٠٨a.pdf

٤٩)) للمزيد ينظر : المصدر نفسه .

٥٠)) للمزيد ينظر : اتفاقية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق ٢٠١٠، المادة (٢٤) ، متوافر على الرابط : https://presidency.gov.krd/krp/docs/SOFA_AR.pdf

٥١)) للمزيد ينظر : مجلس الأمن الدولي ، القرار رقم ١٩٥٦، (الأمم المتحدة ، ١٥ ديسمبر ٢٠١٠) . متوافر على الرابط : https://documents.un.org/doc/undoc/gen/pdf.pdf/n١٠٦٩٤٨١/٨١/٦٩٤/n١٠

٥٢)) للمزيد ينظر : مجلس الأمن الدولي ، القرار رقم ٢٦٢١، (الأمم المتحدة ، ٢٢ فبراير ٢٠٢٢) . متوافر على الرابط : https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n٢٢٢٦٥٠٤/pdf/n٢٢٢٦٥٠٤.pdf

٥٣)) ينظر : جمهورية العراق–البنك المركزي العراقي ، اجابة على استفسار نيابي ، (دائرة الاستثمار والتحويلات الخارجية ، العدد ١٤٦٥/٣/٥ ، بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٤) . متوافر على الرابط : https://media.shafaq.com/media/١٧١١٩٩٥٨٥٧٦١١/arcella.jpeg

٥٤)) للمزيد ينظر : وكالة الانباء العراقية (واع)، مقابلة خاصة مع محافظ البنك المركزي العراقي ، (تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٨/١٢، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٩/٣٠). متوافر على الرابط : https://www.ina.iq/١٩٤٥٢٨--.html

٥٥)) سورة الانبياء ، آية/٣٠ .

٥٦)) ركاد عايد طعاني، واخرون، استعمالات المياه واثارها السلبية على مصادر المياه وطرق معالجتها :دراسة حالة الاردن، (مجلة جامعة اسيوط للبحوث البيئية، المجلد ١، العدد ١٨، ٢٠١٥)، ص ٧٤–٧٥.

٥٧)) Auke lootsma, Water Security Provides Opportunity to Achieve Peace and Development in Iraq, (UNDP, ١١ march , ٢٠٢٣). iook at the link: https://www.undp.org/iraq/blog/water-security-provides-opportunity-achieve-peace-and-development-iraq

٥٨)) وزارة التخطيط العراقية، التقرير السنوي للموارد المائية، (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٩)، ص٢.

٥٩)) المصدر نفسه، ص٢.

٦٠)) رويدة عباس عبد الجليل، وهيثم كريم صيوان، الأمن الاقتصادي العراقي المهددات الإقليمية والآفاق المستقبلية، (عمان: دار ابصار ناشرون وموزعون، ٢٠٢٣)، ص١٠٩–١١٠.

٦١)) Auke lootsma, op, cit . : https://www.undp.org/iraq/blog/water-security-provides-opportunity-achieve-peace-and-development-iraq

٦٢)) للمزيد ينظر : رويدة عباس عبد الجليل، وهيثم كريم صيوان، مصدر سابق، ص١١٢–١١٧.

٦٣)) للمزيد ينظر : عمر عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).

٦٤)) Global fire power (GFP), Proven Oiland gas Reserves by Country , Look at the classification link: https://www.globalfirepower.com/. (٢٠٢٤):

٦٥)) وزارة التخطيط ، استيرادات العراق لعام ٢٠٢٢، (الجهاز المركزي للإحصاء: مديرية احصاء التجارة، ٢٠٢٢)، ص ٥.

٦٦)) هاري استبانيان، ونعوم ريدان، خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق، ترجمة : مركز البيان للدراسات والتخطيط، (مؤسسة فردريش ايبرت، ٢٠٢٢)، ص٨.

٦٧)) للمزيد ينظر : المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، تداعيات ازمة الكهرباء في العراق والبعد الايراني : تقدير موقف . متوافر على الرابط : https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/٠٧/٢٠٢١/%D٨AA%D٨AF%D٨A٧D٨B٩D٨٩A%D٨A٧D٨AA-

الملخص

أصبحت ظاهرة انتهاك السيادة الوطنية من مميزات النظام العالمي الجديد ، بعد أن مرت السيادة بمراحل عديدة ، انتقلت عبرها من السيادة المطلقة إلى السيادة المقيدة في اطار القوانين والمواثيق الدولية ، مع ذلك تختلف حدت تلك الانتهاكات من دولة إلى أخرى ، إذ اعطت مجموعة من الأسباب الضوء الاخضر للدول الأكثر قوة على المستويين الإقليمي والدولي بانتهاك السيادة الوطنية لبعض الدول ، ومن ضمنها العراق، وتبعا لذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على إشكالية السيادة الوطنية في العراق من حيث الشكل والمضمون ، والاجتهاد في تحديد أهم الاسباب التي أدت إلى خرق السيادة العراقية ، مع طرح آلية علمية واقعية لعملية تعزيز وترسيخ السيادة الوطنية العراقية على المستويين الداخلي والخارجي .

الكلمات المفتاحية : السيادة الوطنية، العراق ، الأمن الاقتصادي ، الأمن الطاقوي ، السياسة الخارجية .

Abstract

The phenomenon of sovereignty violation has become one of the characteristics of the new international system, after the state's sovereignty has gone through many stages, as it moved from full sovereignty to partial sovereignty governed by international laws and charters. However, the extent of sovereignty violations varies from one country to another, as a group of reasons contributed to giving the green light to the most powerful countries at the regional and international levels to violate the national sovereignty of some countries, including Iraq. Accordingly, our research came to shed light on the problem of national sovereignty in Iraq in terms of form and content, and to strive to identify the most important reasons that led to the violation of Iraqi sovereignty, with the introduction of a realistic scientific mechanism to enhance and consolidate Iraqi national sovereignty at the internal and external levels.

Keywords: National sovereignty, Iraq, economic security, energy security, foreign policy.